الإصدار السادس – العدد ستة وخمسون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"تعزيز ثقافة التأمينات الإجتماعية في المجتمع الفلسطيني في ضوء تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030"

إعداد الباحثة:

سناء تيسير خالد الشرافي

العلوم الإدارية/ كلية الدراسات الإسلامية/ جامعة طرابلس

العام 2023م

الإصدار السادس – العدد ستة وخمسون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة مستوى الوعي بثقافة التأمينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام رقم (7) للعام 2005 بين الموظفين العاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص في المجتمع الفلسطيني والمشتركين في صندوق التقاعد، ومعرفة الطرق الحديثة المستخدمة من قبل هيئة التقاعد الفلسطينية والتي تساهم في نشر مفاهيم وثقافة التأمينات الإجتماعية في ضوء السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

اعتمدت الدراسة منهجية بحثية متعددة تجمع بين الأسلوب الكمي والأسلوب النوعي في جمع البيانات المطلوبة، وإجراء مسح عام ميداني على عينة عشوائية لمجتمع العينة، حيث بلغ عدد الاستبانات الموزعة 160 استبانة تم استرجاع 158 استبانة منهم 98 ذكر، 60 أنثى، باستخدام استبانة " الوعي بمفاهيم وثقافة التأمينات الإجتماعية في ضوء تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030".

أظهرت النتائج بعد تحليل البيانات أن مستوى المعرفة بمفاهيم التأمينات الإجتماعية لدى العاملين كان 69.59%، وأن الوزن النسبي لمساهمة التأمينات الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة بلغ 69.44%، كما بينت النتائج ضعف أساليب التوعية باستخدام الأساليب الحديثة من قبل هيئة التقاعد الفلسطينية، كما توصلت النتائج لأن مجتمع العينة يرى أن التأمينات الإجتماعية تزيد من فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

الكلمات الإفتتاحية: ثقافة التأمينات الإجتماعية، صندوق التقاعد، التنمية المستدامة.

المقدمة:

أضحت التأمينات الإجتماعية حاجة ضرورية لضمان حياة كل إنسان، خاصة بعد الكوارث والأزمات الجمة والمتتالية التي ألمت بالدول والمجتمعات خلال العقدين الماضيين، سواء كانت كوارث طبيعية، أو أزمات مالية، أو جائحات صحية، أثرت سلباً على جودة حياة الأفراد، وأدت لمخاطر تهدد استمرارية عيش الإنسان بكرامة من خلال ما سببته توابع هذه الأزمات من تعطل عن العمل، أو توقف عن الكسب بسبب المرض أو العجز أو الوفاة، وكانت أنظمة التأمينات الإجتماعية خط الردع الأول لمجابهة تداعيات الأزمات من خلال ما تقدمه الصناديق التأمينية من معاشات ومنافع للمؤمن عليهم حسب القانون المنظم لعمل هذه الصناديق في كل دولة وبما تضمنته الإتفاقية رقم (102) بشأن المعايير الدنيا للضمان الإجتماعي والتي شملت الرعاية الطبية، وتعويضات الأجر، والبطالة، والشيخوخة، وإصابات العمل، والمزايا العائلية، ومزايا الأمومة، والعجز، وحقوق الورثة، وألزمت منظمة العمل الدولية أعضائها على تطبيق ثلاثة على الأقل من هذه المزايا التأمينية (منظمة العمل الدولية، اتفاقية المعايير الدنيا للضمان الإجتماعي،1952).

أقرت منظمة العمل العربية الإتفاقية العربية رقم (3) للعام 1971 بشأن المستويات الدنيا للتأمينات الإجتماعية، والتي أوجبت أعضائها توفير نوعين إثنين على الأقل من التأمينات الإجتماعية الثمانية المقرة في الإتفاقية وتشمل: تأمين إصابات العمل ويشمل حوادث العمل، والأمراض المهنية، والتأمين الصحي، وتأمين الأمومة، والتأمين ضد العجز، وتأمين الشيخوخة، وتأمين الوفاة، والتأمين ضد البطالة، وتأمين المنافع العائلية (منظمة العمل العربية، الإتفاقية العربية للحد الأدنى من التأمينات الإجتماعية للعام، 1971).

في فلسطين، كفل الدستور الفلسطيني أو ما يعرف بالقانون الأساسي المعدل لسنة 2003 في المادة 22 منه في البند الأول حق المواطن والعامل في نظام تأمين إجتماعي، وجاء النص" ينظم القانون خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز والشيخوخة".

الإصدار السادس – العدد ستة وخمسون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني قانون التقاعد العام لسنة 2005، ليغطي منافع الشيخوخة والعجز والوفاة، وأصبح قانوناً ملزماً للعاملين في القطاع الحكومي بشقيه المدني والعسكري، لكن سريان القوانين التقاعدية السابقة الناتجة عن التقسيم الجغرافي للأراضي الفلسطينية حالت دون تطبيق هذا القانون على جميع العاملين فبدأ شمول العاملين الجدد الذين تم تعيينهم بعد تاريخ سريان قانون التقاعد العام، وبقي العاملون في قطاع غزة يخضعون لقانون التأمين والمعاشات المصري رقم(8) لسنة 1964، حيث كان القطاع تحت الإدارة المصرية، واستمر سريان قانون التقاعد المدني الأردني رقم (34) لسنة 1959 على العاملين في محافظات الضفة الغربية لكون الضفة الغربية تحت الإدارة الأردنية واستمر ذلك حتى شهر أغسطس 2021 حيث تقاعد آخر موظف منتسب لأنظمة التقاعد القديمة وأصبح قانون التقاعد العام رقم (7) لسنة 2005 يسري على جميع المشتركين في هيئة التقاعد الفلسطينية. فتح باب الإنتساب الإختياري للقطاع الخاص عام (2010) لقانون التقاعد العام وأصبح لدى هيئة التقاعد الفلسطينية أكثر من 12.000 مشترك حتى نهاية العام 2022(التقرير السنوي، هيئة التقاعد الفلسطينية، 2022).

تلعب الحماية الإجتماعية من خلال أنظمتها المختلفة مثل التأمينات الإجتماعية دوراً محورياً في سبيل الوصول للتنمية المستدامة من خلال برامج التغطيات أو توفير فرص العمل والعلاج والتحسينات الإقتصادية (OCED,2003) ما يرفع من جودة حياة الأفراد في المجتمعات، وتزداد المخاوف مع تباطؤ نسبة المشمولين بأحد أنظمة الحماية الإجتماعية حيث ما زال 55% من الأفراد عالمياً دون نظام حماية إجتماعية (منظمة العمل الدولية، 2019)، ولدى 26% من العاملين في فلسطين اشتراكات في صندوق التقاعد العام أو مكافآت نهاية الخدمة، فيما تبلغ نسبة الأسر التي تحصل على معاشات تقاعدية في فلسطين 5%(منظمة العمل الدولية،2021).

وعليه تحاول الدراسة الحالية أن تقيس مستوى الوعي بثقافة التأمينات الإجتماعية لدى المؤمن عليهم في صندوق التقاعد الفلسطيني العام، والوقوف على أسباب ضعف مستوى الوعي، والأساليب المتبعة للتوعية بالثقافة التأمينية، وبناءً عليه سيتم وضع إقتراحات من شأنها تعزيز ثقافة التأمينات الإجتماعية بين أفراد المجتمع الفلسطيني وذلك في ضوء خطة التنمية المستدامة 2030 والتي تعنى بالعدالة الإجتماعية والقضاء على الفقر وضمان المساواة وتمكين المرأة وتعزيز النمو الاقتصادي.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من المحاولات التي بذلتها الحكومات الفلسطينية في إقرار نظام تأمينات إجتماعية يحقق العدالة الإجتماعية حسب أهداف الخطط الوطنية مثل الخطة الوطنية الشاملة للتنمية 2021–2023، والاتفاقيات الدولية والتي من ضمنها أهداف التنمية المستدامة (خطة التنمية المستدامة، الأمم المتحدة، 2018) والتي أطلقتها الأمم المتحدة كدعوة عالمية لجميع الدول لتحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للمواطنين حيث تم وضع سبعة عشر هدفاً أساسياً، غير أن السلطة الوطنية الفلسطينية لم تصل إلى مبتغاها حتى الآن ويعد ضعف الوعي بثقافة التأمينيات الإجتماعية أحدد أسباب هذا التأخر في تطبيق نظام تأمينات إجتماعية شامل في فلسطين.

يدفع الوعي بالتأمينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام إلى شمول عدد أكبر من العاملين الفلسطينين في صندوق التقاعد العام، كما يزيد من فرص اشتراك العاملين في صناديق تأمينية جديدة عند إنشائها، ويعتبر تدني الوعي بالتأمينات الإجتماعية مؤشراً سلبياً يضعف من سبل إنشاء مظلة حماية إجتماعية للعاملين في فلسطين مما يترتب عليه ظواهر مجتمعية تتمثل في تدني الأجور، وضعف النظام الصحي، وارتفاع نسب البطالة، والإجحاف بحقوق العاملين.

ويمكن رفع مستوى الوعي بمفاهيم التأمينات الإجتماعية والمنافع والقوانين والاستحقاقات التقاعدية المقدمة من صندوق التقاعد العام لدى المشتركين الحاليين من خلال استخدام اساليب التواصل الحديثة والحلول المتطورة مثل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية والصحافة بأنواعها.

وتسعى الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو مستوى الوعي لدى المؤمن عليهم بمفاهيم التأمينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام رقم (7) لسنة 2005 ومنافعه؟
- ماهي وسائل التواصل الحديثة التي تستخدمها هيئة التقاعد الفلسطينية في نشر ثقافة التأمينات الإجتماعية؟
- كيف يمكن أن يؤثر تعزيز التأمينات الإجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030؟
- هل يوجد فروق دالة إحصائياً بين المؤمن عليهم في درجة المعرفة بثقافة التأمينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام الفلسطيني تعزى للمتغيرات التالية: الجنس، الفئة العمرية، مكان السكن، قطاع العمل، سنوات الخدمة، المستوى التعليمي، المسمى الوظيفي؟

- **فرضيات الدراسة:**

1- لا يوجد مستوى وعي كافي بثقافة التأمينات الإجتماعية لدى المجتمع الفلسطيني.

2- إن هيئة التقاعد الفلسطيني تعتمد على موقعها الإلكتروني ووسائل الإعلام بالدرجة الأولى لنشر ثقافة التأمينات بين أفراد المجتمع الفلسطيني.

3- يؤثر تعزيز التأمينات الإجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة بدرجة متوسطة.

4- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤمن عليهم في درجة المعرفة بثقافة التأمينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام الفلسطيني تعزى للمتغيرات التالية: الجنس، الفئة العمرية، مكان السكن، قطاع العمل، سنوات الخدمة، المستوى التعليمي، المسمى الوظيفي.

- **أهداف الدراسة:**

1- تهدف الدراسة لمعرفة مستوى الوعي بمفاهيم التأمينات الإجتماعية، وقانون التقاعد العام الفلسطيني للمشتركين فيه.

2- استنتاج الوسائل الفعالة المستخدمة من قبل هيئة التقاعد الفلسطينية بصفتها تدير أحد صناديق التأمينات الإجتماعية، والتي تساعد في نشر الوعي بثقافة التأمينات الإجتماعية.

3- استنتاج العلاقة بين الوعي بالتأمينات الإجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

4- الكشف إذا كان هناك فروق دالة إحصائياً بين المؤمن عليهم في مستوى المعرفة بالتأمينات الإجتماعية تعود للمغيرات التالية: السن، الجنس، الفئة العمرية، المسمى الوظيفي، سنوات الخدمة، ومكان العمل، قطاع العمل.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في قلة الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث وخاصة في الأراضي الفلسطينية، وتمثل الدراسة مرجعاً يُمكن للباحثين وجهات الاختصاص الإستفادة منه في معرفة طرق رفع الوعي بالتأمينات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، بالإضافة لفهم الواقع الحالي لمستوى الوعي بالتأمينات الإجتماعية في فلسطين من حيث المفاهيم والأهداف وأيضاً حقوق العمال

المشتركين في صندوق التقاعد العام التابع لهيئة التقاعد الفلسطينية مما يساعد الجهات ذات العلاقة في تحسين مستوى الوعي والخدمات المقدمة.

- **حدود الدراسة:**

- **حدود موضوعية:** الوصول للوسائل الحديثة وطرق استخدامها لتعزيز الوعي بثقافة التأمينات الإجتماعية في ضوء تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.
- **حدود زمانية:** اقتصر تطبيق الدراسة الحالية خلال الفترة من يناير 2023 وحتى مايو2023.
- **حدود بشرية:** طبقت الدراسة على عينتين عشوائيتين من العاملين المشتركين في صندوق التقاعد العام، العينة الأولى من موظفين القطاع الحكومي من مختلف الوزارت وقوى الأمن والعينة الثانية من العاملين في القطاع الخاص.

- **مصطلحات الدراسة وتعريفاتها:**

- **التأمينات الإجتماعية:** تعتبر التأمينات الإجتماعية بمثابة تشريع إلزامي تصدره الدول لمصلحة أفراد المجتمع العاملين، فتقوم بتأمينهم من المخاطر التي قد تواجههم مثل إصابات العمل والمرض والشيخوخة ولا يكون الغرض منه تحقيق الأرباح بقدر خلق الطمأنينة والأمان بين أفراد المجتمع (آدم، 2020).
- **الوعي التأميني:** وهو إدراك الفرد بشكل كافي للمخاطر التي قد تهدد حياته وممتلكاته وما يترتب على ذلك بقناعته وايمانه بضرورة مجابهة هذه المخاطر بواسطة التأمين بإعتباره أنسب وسيلة لتوفير الطمأنينة والأمان وأن ذلك لا يمكن أن يرتقي لمستوى الوعي والثقافة التأمينية إلا بالممارسة الفعلية، وأن تحمل الفرد ما يترتب عليه من تكاليف طفيفة عاجلة بدلاً من مواجهته خطر لا يمكن تحديد مداه وحجمه (البلداوي والساعدي، 2018).
- **الثقافة التأمينية:** وهو الوعي الكافي بكل مجالات التأمين سواء فكرياً أو عملياً، وهذا معناه أنه لا يكفي فقط الوعي بالتأمين وأهميته لمجابهة ومواجهة والتصدي للمخاطر بل يصل إلى الممارسة الفعلية العملية من خلال اشتراكه واستفادته من الخدمات التأمينية (براهمي، 2015).
- **قانون التقاعد الفلسطيني:** هو قانون رقم 7 لسنة 2005 والتعديلات التي جرت عليه.
- **التنمية المستدامة:** هي التنمية التي لا تؤثر مع مرور الزمن على نقص الرأسمال البيئي أو البشري أو الطبيعي وذلك على الصعيد العالمي أو المحلي. كما يمكن تعريفها بأنها التنمية التي تحقق احتياجات ومتطلبات الحاضر دون المساومة بقدر الأجيال القادمة على تحقيق احتياجاتهم (شكشك، 2023).

- **الإطار النظري والدراسات السابقة:**

تتماشى خطة التنمية المستدامة 2030 والتي أقرتها الأمم المتحدة من خلال الجمعية العامة بأهدافها السبعة عشر مع الخطة الوطنية الشاملة 2021–2023 والتي وضعها مجلس الوزراء الفلسطيني من خلال الحكومة الفلسطينية الثامنة عشر لتحسين وضع المواطن الفلسطيني وتعزيز صموده، ودفع عجلة الإقتصاد، وتوفير الحماية الإجتماعية، والمساواة والعدالة الإجتماعية.
وتمثلت أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 في: القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع، الصحة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والنظافة الصحية، وطاقة نظيفة وبأسعار معقولة، والعمل اللائق ونمو الإقتصاد، الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، والحد من أوجه عدم المساواة، وإنشاء مدن ومجتمعات محلية ومستدامة، والإستهلاك

والإنتاج المسؤولان، والعمل المناخي، والحياة تحت الماء، والحياة في البر، والسلام والعدل والمؤسسات القوية، وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف (الأمم المتحدة،2018).

تعتبر الحماية الإجتماعية الكلمة الأكثر شمولاً لتوفير أنظمة تساهم في مواجهة المواطن للمخاطر التي قد تحدق به وتحميه من تبعاتها، وتأتي التأمينات الإجتماعية كأحد الوسائل الأساسية بما تقدمه من منافع تحفظ كرامة الفرد عند تعرضه للمرض والعجز وفقدان الدخل، وإصابات العمل.

اهتمت مجموعة من الدراسات السابقة بدراسة الثقافة التأمينية مثل دراسة براهمي (2015) والتي هدفت إلى التعرف على مستوى الثقافة التأمينية لدى الفرد الجزائري، والعوامل التي تقف وراء تحديد مستوى الثقافة التأمينية ،وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن مستوى الثقافة التأمينية لدى الفرد متدنية واشتراكاتهم في التأمينات الإختيارية لا تتجاوز 15% رغم أن المواطن الجزائري يدرك أهمية التأمين لدرء الأخطار التي قد تواجهه، وكذلك توصلت الدراسة إلى الأسباب المؤدية لتدني الثقافة التأمينية لدى الأفراد مثل نظر الشرع إلى التأمين، ومستوى المعيشة المتدني، وضعف جودة الخدمات المقدمة، بالإضافة إلى ضعف حجم البرامج التسويقية المعتمدة من قبل شركات التأمين وعدم قدرة الشركات على إقناع المستهلك بمنتجاتهم.

وبالمثل دراسة الكشوان (2021) التي هدفت إلى معرفة العوامل المؤدية إلى ضعف الثقافة التأمينية لدى التاجر الكربلائي ودور التأمين في تطوير النشاط التجاري، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن التسويق والإعلام ونشر الثقافة التأمينية ضعيف، علاوة على ذلك التأخر في التعويض في حالات حدوث الضرر والإجراءات المترتبة على ذلك أدى الى انعدام الثقة، أضف إلى ذلك ضعف الإمكانيات والخبرات التأمينية أدى إلى عدم تأثير التأمين بشكل مباشر على تنمية النشاط التجاري.

أما دراسة البراشدية وآخرون (2019) فهدفت إلى معرفة مستوى الوعي لدى المؤمن عليهم في المجتمع العُماني بثقافة التأمينات الأجتماعية للمساهمة في وضع خطة إجرائية تشمل حلول من شأنها المساهمة في نشر ثقافة التأمينات الإجتماعية وذلك في ضوء الإستراتيجية الوطنية للإبتكار، فأوصت الدراسة بضرورة دعم وتطوير الشراكات مع الجهات والمؤسسات التعليمية والثقافية المساندة والإعلام لنشر الثقافة التأمينية، واستكمال تطوير ودعم الأنظمة الذكية في الهيئة، واستمرار السعي والبحث في القضايا المختلقة التي من شأنها أن تخدم التأمينات الإجتماعية في المجتمع العمُاني، ومحاولة العمل على زيادة وتنويع مصادر استثمار الهيئة، وكذلك تنويع المنافع التأمينية التي يحصل عليها المؤمن عليهم.

وفي دراسة جداه (2021) التي هدفت لمعرفة الآلية التي يتم من خلالها تطوير الخدمات التأمينية لتتواءم مع احتياجات الأفراد، وكذلك معرفة الأسباب التي أدت لضعف وتدني الثقافة التأمينية في المجتمع الجزائري ولإبراز أهمية التأمين التكافلي في تجاوز غياب الثقافة التأمينية لتساهم في تحسين ظروف التأمين في المجتمع الجزائري، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من ضمنها أن مستوى الثقافة التأمينية لدى الفرد الجزائري متدنية، وتعود أسباب ضعف الثقافة والوعي التأميني إلى الجانب المادي والعقيدة الدينية والعادات والتقاليد، ويساهم الفرد بالتأمينات الإلزامية الإجبارية ولكن التأمينات الأخرى فيعتبرها غير مهمة.

وفيما يتعلق بالدراسات المتعلقة بمواقع التواصل الاجتماعي المستخدمة في نشر ثقافة التأمينات الإجتماعية فهدفت دراسة البوصافي وآخرون (2021) إلى التعرف على الآليات التي تتبعها مواقع التواصل الإجتماعي لنشر الوعي بين أفراد المجتمع حول الثقافة التأمينية، والدور الذي تلعبه هذه المواقع في توعية المجتمع بثقافة التأمينات الإجتماعية، وتطرقت الدراسة للكشف عن الآثار الإقتصادية والإجتماعية المترتبة على التوعية وأهميتها للمجتمع العُماني وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الإدراك لدى المشاركين في الدراسة مرتفع فيما يتعلق بتقديم الخدمات الإلكترونية من خلال مواقع التوصل الإجتماعي، وهذا يتطلب من الجهات الحكومية ضرورة توثيق صفحات المواقع الإلكترونية وربطها بالموقع الرسمي لزيادة مستوى الثقة، كما توصلت إلى أن

من أكثر المواضيع التي يسعى المشاركين للتعرف عليها هي القوانين والأنظمة ومن ثم الخدمات التي تقوم الهيئة بتقديمها، وأن التواصل مع المؤمن عليهم والمواطنين من شأنه أن يزيد عدد المنتفعين من الخدمات التي تقدمها الهيئة والذي بدوره يساهم في رفع القدرات الإستثمارية والمالية لدى الهيئة وبالتالي تخفيض تكلفة الخدمات التي تقدمها فتطوير وتكثيف آليات التواصل بين المنتفعين والهيئة يجب إعطاءه الأولوية لإسهامه الكبير في تعظيم الخدمات والمنافع المقدمة.

وفي دراسة البلداوي والساعدي (2018) اللذان حاولا دراسة وتحليل حالة الطلب على الخدمات التأمينية في شركة التأمين الوطنية العراقية والكشف عن أهم العوامل التي تساهم في تخفيض الطلب على الخدمات التأمينية بهدف معالجة معوقات انخفاض الطلب على الخدمات التأمينية وإيجاد الطرق المساهمة في تحسين الأداء لمضاعفة إيرادات المؤسسة في دعم الإقتصاد الوطني العراقي، فتوصلت الدراسة إلى أن ضعف الثقافة التأمينية لدى الفرد العراقي ناتج عن عدم وجود الإدراك الكافي حول مزايا خدمات التأمين المقدمة وهذا بسبب تدني مستويات التثقيف الجماهيري حول خدمات التأمين، فتفتقر شركة التأمين الوطنية إلى برامج ترويجية لخدماتها سواء من خلال الإعلانات أو الندوات.

وتناول التقرير العمالي للجمعية الدولية للضمان الإجتماعي (ISSA,2022) تحت عنوان أولويات الضمان أو التأمين الإجتماعي: الإتجاهات، التحديات، والحلول وأعتبر التقرير أن توسيع شمول التأمين الإجتماعي هو جزء من أجندة الأهداف المستدامة 2030 فيما يتعلق بالحماية الإجتماعية والتي تناولت في هذا النطاق مجموعة المحاور سواء تحسين الممارسات الإدارية في مؤسسات التأمين وتسريع الرقمنة لتحسين الوصول للمنتفعين، واستخدام الحلول الذكية والقنوات الرقمية لسرعة الوصول لتقديم الخدمات والإستجابة، وتأثير الرقمنة على الشفافية وقدرات الامتثال واستخدام التكنولوجيا التي أدت لتحسين العمليات الداخلية، حيث أدى الإعتماد على التكنولوجيا الحديثة وطرق التواصل السريعة إلى تحسين مستوى الوعي للمستفيدين.

- **التعقيب على الدراسات السابقة:**

توافقت الدراسة في مفهوم التأمينات الإجتماعية وأنها تحقق العدالة والحماية للأفراد مع دراسة براهمي(2015) وأيضاً في أن ضعف التوعية المجتمعية وبرامج التسويق الحديثة تؤدي لتدني الوعي بالتأمينات الإجتماعية، ومع دراسة البلداوي والساعدي (2018) والتي أستنتجت أن تدني الوعي لدى الأفراد ناتج عن ضعف برامج التوعية والترويج الصحيحة، وأيضاً اتفقت مع دراسة البراشدية (2019) في أهمية دور الإعلام ووسائل التواصل الحديثة في نشر الوعي بثقافة التأمينات الإجتماعية، ودراسة البوصافي(2021) والتي أكدت على أهمية مواقع التواصل الإجتماعي في نشر الوعي بثقافة التأمينات الإجتماعية، كما واعتبر التقرير العمالي للجمعية الدولية للضمان الإجتماعي(ISSA,2022)، أنه في سبيل تحقيق الحماية الإجتماعية حسب أهداف التنمية المستدامة 2030، لا بد من شمول التأمينات الإجتماعية للأفراد بشكل أكبر واستخدام الممارسات السليمة واساليب التوعية الحديثة.

- **منهجية الدراسة:**

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التطبيقي، وجمع بين اسلوبين النوعي والكمي، فجرى مسح ميداني باستخدام أداة الاستبانة لقياس مستوى الوعي بالتأمينات الإجتماعية لدى المؤمن عليهم في صندوق التقاعد العام، من أجل معرفة درجة الوعي لديهم وطرق نشر الوعي من قبل هيئة التقاعد الفلسطينية بالوسائل الحديثة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

- **مجتمع الدراسة:**

الإصدار السادس – العدد ستة وخمسون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

يتكون مجتمع الدارسة من عينة عشوائية من العاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمؤمن عليهم في صندوق التقاعد العام حتى نهاية العام 2022 والبالغ عددهم 140.000 عامل، حسب بيانات هيئة التقاعد الفلسطينية (التقرير السنوي 2022، هيئة التقاعد الفلسطينية).

- **عينة الدراسة:**

عينة عشوائية طبقية من الفئات العاملة في القطاع الحكومي والقطاع الخاص الفلسطيني والمؤمن عليهم في هيئة التقاعد الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية، وتصنيفهم من حيث الجنس، والفئة العمرية، ومكان العمل، وقطاع العمل، والمسمى الوظيفي، والمستوى التعليمي، ويبلغ العدد الإجمالي للعينة 160 عامل.

- **أدوات الدراسة:**

- **الاستبانة** كأداة رئيسة في الدراسة لمعرفة مدى الوعي لدى المشتركين في صندوق التقاعد العام بمفاهيم التأمينات الإجتماعية، وقانون التقاعد العام والحقوق والمنافع المستحقة، في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، وقد تم الاستناد للدراسات السابقة والأدبيات المنسورة والمتعلقة بموضوع الدراسة لإعداد الإستبانة. تكونت الاستبانة من جزئين: الجزء الأول يتناول البيانات العامة للعامل مثل: الفئة العمرية، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، القطاع العمالي، ومكان العمل. والجزء الثاني من الاستبانة يتناول قسمين الأول الوعي بثقافة التأمينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام من ناحية: الوعي بمفاهيم وأساسيات ثقافة التأمينات الإجتماعية، طرق نشر هيئة التقاعد الفلسطينية ثقافة التأمينات الإجتماعية باستخدام وسائل التواصل الحديثة، الوعي بقانون التقاعد العام وتشريعاته وأحكامه، الوعي بخدمات هيئة التقاعد الفلسطينية. والقسم الثاني يتناول تحقيق أهداف التنمية المستدامة رقم 2030.
- **الدراسات السابقة والأدبيات** المتعلقة بموضوع الدراسة كأداة ثانوية للدراسة.
- **نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها:**

لاحقاً لتوزيع 160 استبانة على العينة العشوائية من العاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمشتركين في قانون التقاعد العام، كانت نسبة الإستجابة 98.75% واسترجاع 158 استبانة معبأة، فقد تم الإعتماد على سلم ليكرت الخماسي للإجابة عن عبارات الإستبانة.

- **البيانات الشخصية والتنظيمية:**

الجدول التالي يوضح البيانات الشخصية والتنظيمية للمستجيبين:

جدول (1): البيانات الشخصية والتنظيمية

البيانات الشخصية والتنظيمية (ن=158)		العدد	النسبة المئوية %
الفئة العمرية	أقل من 30 سنة	10	6.3
	30 سنة إلى أقل من 40 سنة	64	40.5
	40 سنة إلى أقل من 50 سنة	60	38.0

	50 سنة فأكثر	24	15.2
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	2	1.3
	بكالوريوس	86	54.4
	دراسات عليا	70	44.3
الجنس	ذكر	98	62.0
	أنثى	60	38.0
المسمى الوظيفي	مدير	62	39.2
	نائب مدير	10	6.3
	رئيس قسم	30	19.0
	رئيس شعبة	22	13.9
	مشرف اداري/ انتاج	14	8.9
	عامل فني	10	6.3
	أخرى	10	6.4
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	8	5.1
	5- أقل من 10 سنوات	32	20.3
	10- أقل من 15 سنة	42	26.5
	15 سنة فأكثر	76	48.1
قطاع العمل	الحكومي	126	79.7
	الخاص	30	19.0
	أخرى	2	1.3

الإصدار السادس – العدد ستة وخمسون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

مكان السكن	الضفة الغربية	144	91.1
	قطاع غزة	14	8.9

صدق الاستبانة:

تم التأكد من صدق الاستبانة من خلال ما يلي:

صدق المحكمين:

تم تحكيم الاستبانة من قبل مجموعة من المحكمين المختصين بمجال الدراسة، وتم الاستجابة لكافة ملاحظاتهم، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية.

صدق الاتساق الداخلي:

تراوحت قيم الاتساق الداخلي –معاملات الارتباط – بين (0.720، 0.960)، وهي دالة إحصائياً وبدرجة قوية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$، وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقه لما وضعت لقياسه.

الصدق البنائي:

تراوحت قيم الصدق البنائي –معاملات الارتباط – بين (0.747، 0.949)، وهي دالة إحصائياً وبدرجة قوية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$، وبذلك تعتبر مجالات الاستبانة صادقه لما وضعت لقياسه.

ثبات الإستبانة:

يوجد العديد من الاختبارات التي تقيس ثبات الاستبانة أهمها اختبار ألفا كرونباخ، حيث بلغت قيمته للاستبيان ككل (0.965)، وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع.

تحليل معطيات الدراسة:

1- **ما هو مستوى الوعي لدى المؤمن عليهم بمفاهيم التأمينات الاجتماعية وقانون التقاعد العام رقم (7) لسنة 2005؟**

للإجابة عن هذا السؤال والمتعلق بالفرضية الأولى والتي نصت على:

لا يوجد مستوى وعي كافي بثقافة التأمينات الاجتماعية لدى المجتمع الفلسطيني.

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب، والجداول رقم (2) – (3) – (4) التالية توضح ذلك:

جدول رقم (2): الوعي بمفاهيم وأساسيات ثقافة التأمينات الاجتماعية

م	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	
.1	أدرك مفهوم التأمين الإجتماعي.	3.54	0.97	70.89	3	
.2	لدي الوعي بأهداف التأمينات الإجتماعية.	3.47	0.98	69.37	5	
.3	أعرف أهمية التأمين الإجتماعي في تنمية المجتمع وتطوره.	3.51	1.01	70.13	4	

.4	أميز بين المزايا التي تشملها التأمينات الإجتماعية والتي يعتبر صندوق التقاعد جزء منها.	3.23	1.03	64.56	6
.5	أعرف نسبة مشاركة مشغلي التي يدفعها عن اشتراكي في هيئة التقاعد الفلسطينية.	3.14	1.14	62.78	7
.6	أدرك السن القانوني لإستحقاق معاش التقاعد.	3.87	1.09	77.47	1
.7	أعرف نسبة الإستقطاع من راتبي الشهري لصندوق التقاعد.	3.72	1.11	74.43	2
	الوعي بمفاهيم وأساسيات ثقافة التأمينات الإجتماعية بشكل عام	3.50	0.86	69.95	

يبين جدول (2) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الوعي بمفاهيم وأساسيات ثقافة التأمينات الإجتماعية يساوي 3.50 وبذلك فإن الوزن النسبي 69.95%، وهذا يعني أن مستوى الوعي بمفاهيم وأساسيات ثقافة التأمينات الإجتماعية بشكل عام 69.95%، وقد حصلت الفقرة " **أدرك السن القانوني لإستحقاق معاش التقاعد** " على أعلى درجة موافقة بنسبة 77.47%، حيث ترى الباحثة أنها معلومة شائعة ومتداولة بين جميع فئات المجتمع بأن سن التقاعد في فلسطين هو ستون عاماً، بينما حصلت الفقرة " **أعرف نسبة مشاركة مشغلي التي يدفعها عن اشتراكي في هيئة التقاعد الفلسطينية** " على أقل درجة موافقة بنسبة 62.78%، حيث لا تزود هيئة التقاعد الفلسطينية المشتركين فيها بتوريدات الإشتراكات الشهرية وتبقى معرفة النسبة من خلال المعرفة التي لدى العامل بخصوص نسب الإشتراك حسب قسيمة راتب الموظف التي يستخرجها من وزارة المالية الفلسطينية باستخدام رقم التعريف الخاص به.

جدول رقم (3): الوعي بقانون التقاعد العام وتشريعاته وأحكامه

م	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
.1	أعرف نصوص قانون التقاعد العام والخاصة باستحقاق مكافأة نهاية الخدمة	3.03	1.13	60.51	2
.2	أعرف كيفية احتساب المعاش التعاقدي وشروط الإستحقاق	2.95	1.15	58.99	3
.3	أدرك شروط استحقاق معاش العجز الناشيء عن سبب غير مهني.	2.65	1.05	52.91	7
.4	اطلعت على بنود القانون المتعلقة بحقوق الورثة وشروط الإستحقاق	2.71	1.13	54.18	6
.5	اعرف أن القانون ينص لكل متقاعد على علاوة تقاعد تصرف مع المعاش التقاعدي	3.10	1.17	62.03	1

.6	أطلعت على تعديلات قانون التقاعد العام الفلسطيني	2.72	1.15	54.43	5
.7	اعرف حقوقي من هيئة التقاعد في حالة الإستقالة	2.90	1.23	57.97	4
	الوعي بقانون التقاعد العام وتشريعاته وأحكامه بشكل عام	2.86	1.01	57.29	

يبين جدول (3) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الوعي بقانون التقاعد العام وتشريعاته وأحكامه يساوي 2.86 وبذلك فإن الوزن النسبي 57.29%، وهذا يعني أن مستوى الوعي بقانون التقاعد العام وتشريعاته وأحكامه بشكل عام 57.29%، وقد حصلت الفقرة " **أعرف أن القانون ينص لكل متقاعد على علاوة تقاعد تصرف مع المعاش التقاعدي**" على أعلى درجة موافقة بنسبة 62.03%، بينما حصلت الفقرة " **أدرك شروط استحقاق معاش العجز الناشيء عن سبب غير مهني** " على أقل درجة موافقة بنسبة 52.91%، ويعود التدنى في معرفة قانون التقاعد الفلسطيني لضعف التوعية من قبل هيئة التقاعد الفلسطينية والمؤسسات التي يعمل بها الأفراد المنتسبون لصندوق التقاعد.

جدول رقم (4): الوعي بخدمات هيئة التقاعد الفلسطينية

م	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
.1	استفدت من الخدمات التي يوفرها الموقع الإلكتروني لهيئة التقاعد الفلسطينية.	2.42	0.98	48.35	3
.2	تصلني رسالة عبر الهاتف المحمول بدفع الإشتراكات الخاصة بي وأي مبالغ مستحقة.	1.95	1.00	38.99	7
.3	أشعر بالرضا عن الخدمات المقدمة لي من هيئة التقاعد الفلسطينية.	2.48	0.97	49.62	2
.4	أعرف عناوين أفرع ومكاتب الهيئة للتقدم بطلب الإستفادة من أحد منافع صندوق التقاعد.	2.66	1.21	53.16	1
.5	اتابع أخبار هيئة التقاعد الفلسطينية عبر حساباتها الرسمية على وسائل التواصل الإجتماعي.	2.34	1.07	46.84	6
.6	استطيع تصفح موقع الهيئة بسهولة والوصول للمعلومات المطلوبة.	2.41	1.03	48.10	4
.7	يمكنني استخراج النماذج والمستندات اللازمة من خلال الموقع الإلكتروني.	2.37	1.00	47.34	5

	الوعي بخدمات هيئة التقاعد الفلسطينية بشكل عام	2.37	0.85	47.49	

يبين جدول (4) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الوعي بخدمات هيئة التقاعد الفلسطينية يساوي 2.37 وبذلك فإن الوزن النسبي 47.49%، وهذا يعني أن مستوى الوعي بخدمات هيئة التقاعد الفلسطينية بشكل عام 47.49%، وقد حصلت الفقرة " **أعرف عناوين أفرع ومكاتب الهيئة للتقدم بطلب الإستفادة من أحد منافع صندوق التقاعد** " على أعلى درجة موافقة بنسبة 53.16%، بينما حصلت الفقرة " **تصلني رسالة عبر الهاتف المحمول بدفع الإشتراكات الخاصة بي وأي مبالغ مستحقة** " على أقل درجة موافقة بنسبة 38.99%، وتعزي الباحثة تدني النسب لعدم وجود خطة إعلامية لدى هيئة التقاعد الفلسطينية لتوعية المواطنين بمفاهيم التأمينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام، بالإضافة لضعف استخدامها للأساليب الحديثة مثل وسائل الإعلام و وسائل التواصل الإجتماعي.

فالجداول رقم (2) – (3) – (4) من الاستبانة الموزعة على أفراد العينة أكدت صحة الفرضية الأولى التي نصت على أنه لا يوجد مستوى وعي كافي بثقافة التأمينات الاجتماعية لدى المجتمع الفلسطيني.

2- ما هي وسائل التواصل الحديثة التي تستخدمها هيئة التقاعد الفلسطينية في نشر ثقافة التأمينات الإجتماعية؟

وسيتم اختباره من خلال التعرف على طرق نشر هيئة التقاعد الفلسطينية ثقافة التأمينات الإجتماعية باستخدام وسائل التواصل الحديثة وذلك للتأكد من نجاعة وكفاءة الوسائل التي تستخدمها الهيئة والتي يمكن الإعتماد عليها مستقبلاً لتعزيز فهم ثقافة التأمينات وطرق نشرها إن تبين أي نقاط ضعف في الطرق المتبعة، وللمساهمة في نشر أهمية ثقافة التأمينات الإجتماعية بين أفراد المجتمع الفلسطيني وذلك من خلال هيئة التقاعد الفلسطينية أو أي مؤسسات محلية تسعى لتقديم الخدمات المتعلقة بالتأمينات الفلسطيني. والمتعلق بالفرضية الثانية التي نصت على:

إن هيئة التقاعد الفلسطيني تعتمد على موقعها الإلكتروني ووسائل الإعلام بالدرجة الأولى لنشر ثقافة التأمينات بين أفراد المجتمع الفلسطيني.

جدول رقم (5): طرق نشر هيئة التقاعد الفلسطينية ثقافة التأمينات الإجتماعية باستخدام وسائل التواصل الحديثة

م	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
.1	تستخدم الهيئة مواقع التواصل الإجتماعي في نشر التوعية بخدماتها.	2.52	0.93	50.38	4
.2	تقوم الهيئة بعمل بورشات واجتماعات دورية بهدف توعية الجمهور.	2.30	0.88	46.08	7
.3	لدى الهيئة موقع إلكتروني ذكي لخدمة الجمهور.	2.75	1.03	54.94	1
.4	تفسر الهيئة التعديلات القانونية بالتعاون مع الصحافة المحلية.	2.58	0.94	51.65	2
.5	تقوم الهيئة بعمل فيديوهات توعوية وتنشرها عبر وسائل الإعلام.	2.41	0.90	48.10	6

.6	توفر الهيئة خطاً هاتفياً مجانياً للتواصل والاستفسار من قبل المواطن الفلسطيني.	2.44	0.87	48.86	5
.7	تنشر هيئة التقاعد تقاريرها السنوية على موقعها الإلكتروني ووسائل الإعلام.	2.57	0.93	51.39	3
	طرق نشر هيئة التقاعد الفلسطينية ثقافة التأمينات الإجتماعية باستخدام وسائل التواصل الحديثة بشكل عام	2.51	0.80	50.20	

يبين جدول (5) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات طرق نشر هيئة التقاعد الفلسطينية ثقافة التأمينات الإجتماعية باستخدام وسائل التواصل الحديثة يساوي 2.51 وبذلك فإن الوزن النسبي 50.20% لمستوى طرق نشر هيئة التقاعد الفلسطينية ثقافة التأمينات الإجتماعية باستخدام وسائل التواصل الحديثة بشكل عام وقد حصلت الفقرة " **لدى الهيئة موقع إلكتروني ذكي لخدمة الجمهور** " على أعلى درجة موافقة بنسبة 54.94%، بينما حصلت الفقرة " **تقوم الهيئة بعمل بورشات واجتماعات دورية بهدف توعية الجمهور**" على أقل درجة موافقة بنسبة 46.08%، وترى الباحثة أن الموقع الإلكتروني لهيئة التقاعد الفلسطينية بحاجة لتحديث ومتابعة ليتناسب مع احتياجات المشتركين والجمهور الذي يرغب بالاستفسار عن خدمات الهيئة، كما لا يوجد لدى الهيئة حسابات موثقة ونشطة على وسائل التواصل الإجتماعي، مما يضعف من طرق التواصل بينها وبين الجمهور. وهذا ينفي صحة الفرضية التي تنص على: **إن هيئة التقاعد الفلسطيني تعتمد على موقعها الإلكتروني ووسائل الإعلام بالدرجة الأولى لنشر ثقافة التأمينات بين أفراد المجتمع الفلسطيني.**

3- كيف يمكن أن يؤثر تعزيز التأمينات الإجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030؟ للإجابة عن هذا السؤال، والمتعلق بالفرضية الثالثة والتي نصت على:

يساهم الوعي بالتأمينات الإجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 بدرجة متوسطة.

تم اختبار هذه الفرضية، باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب، والجدول رقم (6) التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (6): دور التأمينات الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة

م	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
.1	يساهم الوعي بالحقوق التأمينية في القضاء على الفقر	3.39	1.16	67.85	9
.2	تساعد منافع التأمينات مثل صندوق التقاعد في توفير أساسيات الحياة من غذاء ومسكن للمتقاعدين	3.35	1.11	67.09	11
.3	يساهم وجود نظام تأمينات إجتماعي في الاستقرار والأمان	3.49	1.05	69.87	5

.4	تدعم التأمينات الإجتماعية تمكين المرأة من خلال المساواة في الحقوق التأمينية	3.38	1.07	67.59	10
.5	يدفع الوعي بالتأمينات الإجتماعية إلى النمو الإقتصادي	3.48	1.06	69.62	7
.6	يعزز الوعي بالتأمينات الإجتماعة من العدالة الإجتماعية	3.56	0.95	71.14	1
.7	يساهم الوعي بالتأمينات الإجتماعية في خلق بيئة عمل لائقة للعاملين	3.53	0.98	70.63	3
.8	يدفع الوعي بالتأمينات الإجتماعية لتطبيق الحد الأدنى من الأجور	3.49	1.09	69.87	4
.9	يساهم الوعي بالتأمينات الإجتماعية في إنشاء نظام صحي شامل	3.49	1.01	69.87	5
10	يعزز الوعي بالتأمينات الإجتماعية من المساواة بين أفراد المجتمع	3.47	1.07	69.37	8
11	يعزز الوعي بالتأمينات الإجتماعية سيادة القانون	3.54	0.91	70.89	2
	دور التأمينات الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام	3.47	0.90	69.44	

يبين جدول (6) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات دور التأمينات الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة يساوي 3.47 وبذلك فإن الوزن النسبي 69.44%، وهذا يعني أن درجة الموافقة على دور التأمينات الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام 69.44%، وقد حصلت الفقرة " **يعزز الوعي بالتأمينات الإجتماعية من العدالة الإجتماعية** " على أعلى درجة موافقة بنسبة 71.14%، بينما حصلت الفقرة " **تساعد منافع التأمينات مثل صندوق التقاعد في توفير أساسيات الحياة من غذاء ومسكن للمتقاعدين** " على أقل درجة موافقة بنسبة 67.09%، وترى الباحثة أنه على الرغم من تدنى مستوى المعرفة بقوانين التامينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام إلا أن نسبة الذين يرون أن التأمينات الإجتماعية تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تعتبر جيدة نسبياً، وهو ما يتوافق مع صحة الفرضية الثالثة التي تنص على: **يؤثر تعزيز التأمينات الإجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة بدرجة متوسطة.**

4- **هل توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات المؤمنين حول درجة المعرفة بثقافة التأمينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام الفلسطيني تعزى للبيانات الشخصية والتنظيمية التالية: الفئة العمرية، المؤهل العلمي، الجنس، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، قطاع العمل، مكان السكن؟** للإجابة عن هذا السؤال، والمتعلق بالفرضية الرابعة والتي نصت على: **لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات المؤمنين حول درجة المعرفة بثقافة التأمينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام الفلسطيني تعزى للبيانات الشخصية والتنظيمية التالية: الفئة العمرية، المؤهل العلمي، الجنس، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، قطاع العمل، مكان السكن.**

ويشتق من هذه الفرضية، الفرضيات الفرعية التالية:

لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات المؤمنين حول درجة المعرفة بثقافة التأمينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام الفلسطيني تعزى الى الفئة العمرية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار " تحليل التباين الأحادي "، ويوضح الجدول التالي ذلك:

جدول (7): لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات المؤمنين حول درجة المعرفة بثقافة التأمينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام الفلسطيني تعزى الى الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
أقل من 30 سنة	10	3.36	0.57	4.979	0.003
30 سنة إلى أقل من 40 سنة	64	3.10	0.73		
40 سنة إلى أقل من 50 سنة	60	2.75	0.62		
50 سنة فأكثر	24	3.18	0.58		

من النتائج الموضحة في جدول (7) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) أقل من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المؤمنين حول درجة المعرفة بثقافة التأمينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام الفلسطيني تعزى إلى الفئة العمرية، وذلك لصالح الذين فئتهم العمرية أقل من 30 سنة وتعزي الباحثة ذلك لرغبة الجيل الشاب بالمعرفة وما تتيحه وسائل التواصل الحديثة من قدرة على الاطلاع على المعلومات وزيادة المعرفة.

- **لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات المؤمنين حول درجة المعرفة بثقافة التأمينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام الفلسطيني تعزى الى المؤهل العلمي.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار " تحليل التباين الأحادي "، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (8): لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات المؤمنين حول درجة المعرفة بثقافة التأمينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام الفلسطيني تعزى الى المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
دبلوم متوسط	2	3.46	0.00	2.256	0.108
بكالوريوس	86	2.90	0.76		
دراسات عليا	70	3.11	0.57		

من النتائج الموضحة في جدول (8) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المؤمنين حول درجة المعرفة بثقافة التأمينات الإجتماعية وقانون

التقاعد العام الفلسطيني تعزى الى المؤهل العلمي، وتعزي الباحثة ذلك لأن الوعي بثقافة التأمينات الإجتماعية هو ثقافة عامة للمواطن وفي نفس الوقت حق لكل عامل وتسري على الجميع دون تمييز.

- **لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات المؤمنين حول درجة المعرفة بثقافة التأمينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام الفلسطيني تعزى الى الجنس.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار " T– لعينتين مستقلتين "، والجدول التالي يوضح ذلك

جدول (9): لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات المؤمنين حول درجة المعرفة بثقافة التأمينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام الفلسطيني تعزى الى الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
ذكر	98	2.95	0.66	-1.227	0.222
أنثى	60	3.08	0.72		

من النتائج الموضحة في جدول (9) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المؤمنين حول درجة المعرفة بثقافة التأمينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام الفلسطيني تعزى الى الجنس، وتعزي الباحثة ذلك لأن الفرد سواء كان ذكر أو أنثى سيكون له نفس الإهتمام بالمعرفة بحقوقه كعامل.

- **لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات المؤمنين حول درجة المعرفة بثقافة التأمينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام الفلسطيني تعزى الى المسمى الوظيفي.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار " تحليل التباين الأحادي "، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (10): لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات المؤمنين حول درجة المعرفة بثقافة التأمينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام الفلسطيني تعزى الى المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
مدير	62	3.10	0.55	4.061	0.001
نائب مدير	10	2.36	0.68		
رئيس قسم	30	3.28	0.64		
رئيس شعبة	22	2.80	0.88		

الإصدار السادس – العدد ستة وخمسون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

مشرف اداري/ انتاج	14	2.90	0.65		
عامل فني	10	2.56	0.41		
أخرى	10	3.13	0.78		

من النتائج الموضحة في جدول (10) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) أقل من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المؤمنين حول درجة المعرفة بثقافة التأمينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام الفلسطيني تعزى الى المسمى الوظيفي، وذلك لصالح الذين مسماهم الوظيفي رئيس قسم، وتعزي الباحثة ذلك لأن فئة رئيس القسم تأتي في منتصف الهرم الوظيفي وتعتبر حلقة الوصل بين الموظفين والمدراء، وبالتالي هم الفئة المسؤولة عن توضيح القوانين العامة للموظفين الذين يرأسونهم، وايصال الوعي اللازم من الإدارات العليا للعاملين.

- **لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات المؤمنين حول درجة المعرفة بثقافة التأمينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام الفلسطيني تعزى الى سنوات الخبرة.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار " تحليل التباين الأحادي "، والجدول التالي يوضح ذلك

جدول (11): لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات المؤمنين حول درجة المعرفة بثقافة التأمينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام الفلسطيني تعزى الى سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
أقل من 5 سنوات	8	3.31	0.80	1.604	0.191
5- أقل من 10 سنوات	32	3.16	0.57		
10- أقل من 15 سنة	42	2.95	0.71		
15 سنة فأكثر	76	2.92	0.70		

من النتائج الموضحة في جدول (11) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المؤمنين حول درجة المعرفة بثقافة التأمينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام الفلسطيني تعزى الى سنوات الخبرة، وترى الباحثة أن ثقافة التأمينات العامة في فلسطين مجهود فردي يبذله العامل في الوعي والفهم وبالتالي لا ترتبط بعدد سنوات الخبرة.

- **لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات المؤمنين حول درجة المعرفة بثقافة التأمينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام الفلسطيني تعزى الى قطاع العمل.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار " تحليل التباين الأحادي "، والجدول التالي يوضح ذلك

جدول (12): لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات المؤمنين حول درجة المعرفة بثقافة التأمينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام الفلسطيني تعزى الى قطاع العمل

قطاع العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
الحكومي	126	3.00	0.68	1.167	0.314
الخاص	30	3.04	0.73		
أخرى	2	2.28	0.00		

من النتائج الموضحة في جدول (12) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المؤمنين حول درجة المعرفة بثقافة التأمينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام الفلسطيني تعزى إلى قطاع العمل، وترى الباحثة أن السبب يعود لتطبيق نفس الآليات في نشر الوعي حيث يعتمد الفرد على نفسه في المعرفة بالتأمينات الإجتماعية وفهم قانون التقاعد بالإضافة لعدم وجود أي نشاط توعوي تم لأحد القطاعات على حساب الآخر ليكون هنالك فروقات.

- **لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات المؤمنين حول درجة المعرفة بثقافة التأمينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام الفلسطيني تعزى الى مكان السكن.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار " T – لعينتين مستقلتين "، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (13): لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات المؤمنين حول درجة المعرفة بثقافة التأمينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام الفلسطيني تعزى الى مكان السكن

مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة

الإصدار السادس – العدد ستة وخمسون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الضفة الغربية	144	2.93	0.66	-4.209	0.000
قطاع غزة	14	3.70	0.52		

من النتائج الموضحة في جدول (13) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أقل من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المؤمنين حول درجة المعرفة بثقافة التأمينات الاجتماعية وقانون التقاعد العام الفلسطيني تعزى إلى مكان السكن، وذلك لصالح الذين مكان سكنهم قطاع غزة، ويعزى ذلك لرغبة الأفراد بالمعرفة أكثر بالتأمينات الإجتماعية لحاجتهم الماسة لمثل هذه الأنظمة لتردي ظروفهم المعيشية.

- **التوصيات:**

من خلال ما نتج من تحليل الإستبانة والنتائج التي تم التوصل لها، وفي سبيل زيادة الوعي بين أفراد المجتمع الفلسطيني والمشتركين في صندوق التقاعد، ترى الباحثة أن التوصيات تنقسم لجزأين كالتالي:

- **التوصيات المتعلقة بسياسات الحكومة والجهات ذات العلاقة بتحقيق الحماية الإجتماعية:**

- تبني الحكومة الفلسطينية مبدأ نشر ثقافة التأمينات الإجتماعية وذلك من خلال وضعها ضمن أهدافها الإستراتيجية.
- وضع خطة شاملة وموحدة من قبل الحكومة الفلسطينية تضم جميع الأطراف سواء الجهات ذات العلاقة من وزارات وهيئات ومجتمع محلي ودولي والشخصيات الإعتبارية في المجتمع للتوعية بثقافة التأمينات الإجتماعية.
- التعاون بين الجهات ذات العلاقة والتي تسعى لتوسيع نطاق شمول الأفراد بالحماية الإجتماعية مثل وزارة العمل ووزارة الشؤون الإجتماعية ووزارة المرأة وهيئة التقاعد الفلسطينية.
- قيام الحكومة الفلسطينية بتنظيم اتفاقيات مع الجامعات الفلسطينية لعمل دورات توعوية معمقة عن التأمينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام والمنافع التي يتمتع بها الأفراد المشتركين فيها لجميع الطلبة الجامعيين.
- تعزيز الشراكات مع الجهات المساندة والمساهمة في نشر ثقافة التأمينات الإجتماعية مثل المؤسسات التعليمية والثقافية.
- تسخير التكنولوجيا الحديثة مثل وسائل التواصل الإجتماعي وإنشاء قنوات رسمية وموثقة لزيادة حجم الثقة في المعلومات المنشورة، حيث بينت الإحصائيات في فلسطين أن عدد مشتركي شبكات الهاتف المحمول 4.44 مليون مستخدم، كما بلغت نسبة مستخدمي موقع التواصل " فيسبوك" 92%، و"الواتساب" نسبة 90%، و81% "لليوتيوب". كما أكد 74.6% من المستخدمين أن دافعهم لاستخدام مواقع التواصل الإجتماعي هو معرفة آخر الأخبار والمعلومات. (آيبوك، الواقع الرقمي الفلسطيني، 2022).
- تفسير النصوص القانونية المعقدة للمواطنين من خلال ومضات إعلامية ونشرات لنشر المعلومة الصحيحة سواء المتعلقة بالدستور الفلسطيني أو القوانين ذات العلاقة بالحماية الإجتماعية عامةً والتأمينات بشكل خاص.
- تدريب فريق وطني من ذوي الإختصاص بالتأمينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام وتأهيله لشرح ومناقشة العاملين من خلال ورشات توعوية للعاملين في المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة.
- تزويد المشتركين وأفراد المجتمع الفلسطيني عامةً بكافة التحديثات المتعلقة بالتأمينات الإجتماعية.

- **التوصيات المتعلقة بهيئة التقاعد الفلسطينية بصفتها مؤسسة قائمة تدير صندوق التقاعد العام:**

- تبنى الهيئة نشر ثقافة التأمينات الإجتماعية وقانون التقاعد العام ضمن خطتها السنوية، وتعاونها مع الحكومة الفلسطينية والجهات ذات العلاقة في زيادة مستوى الوعي بين أفراد المجتمع.
- اعتماد الهيئة في هيكلها التنظيمي دائرة للإعلام والعلاقات العامة وتوفير كادر مؤهل للعمل.
- وضع خطة إعلامية وتوظيف وسائل التواصل الحديثة والتي تشمل:

1- تطوير الموقع الإلكتروني ورقمنة الخدمات مثل التقدم بالطلبات إلكترونياً، واحتساب المنافع التقاعدية.

2- التعاقد مع الصحافة المحلية والإذاعات لنشر المعلومات المتعلقة بأي تعديلات على القوانين والتشريعات.

3- إنشاء حسابات موثوقة للهيئة على مواقع التواصل الإجتماعي للتفاعل مع الجمهور بطريقة بناءة ونشر المعلومات الصحيحة.

4- ارسال الرسائل الإلكترونية والرسائل عبر الهاتف المحمول بخصوص أي تحديثات على حسابات المشتركين بما فيها دفع الإشتراكات والاستحقاقات.

- تفعيل دور هيئات الرقابة على جودة الخدمات المقدمة للمشتركين والإشتراكات المتقطعة منهم.
- تبسيط وتسريع إجراءات الإشتراك بصندوق التقاعد لضمان شمول الصندوق لجميع فئات المجتمع.
- الإتفاق مع المنشآت المشتركة في صندوق التقاعد على توقيع الموظف عند بدء العمل على ملحق بحقوقه التقاعدية والمنافع التي يستحقها عند حالات الشخوخة والوفاة والعجز.
- تعزيز العلاقات مع مؤسسات القطاع الخاص واستغلال عنصر السمعة المؤسسية والتنافسية بشكل كبير ومؤثر في شمول عدد أكبر من العاملين في صندوق التقاعد.
- تطوير وتدريب الكوادر العاملة في المؤسسات ذات العلاقة بتقديم الخدمات التأمينية.
- عمل استطلاع للرأي بشكل سنوي لكل من المشتركين في تأمين التقاعد أو غير المشتركين فيه لقياس مستوى الوعي بقانون التقاعد العام والرضا عن الخدمات المقدمة من قبل هيئة التقاعد للمشتركين.
- نشر التقارير السنوية لهيئة التقاعد الفلسطينية وتبنى مبادئ الإفصاح المالي.

المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

شكشك، أسامة حسين فرج (2023). التخطيط الاستراتيجي وأثره في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة ميدانية على الجامعة الأسمرية الإسلامية. مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع66 221. – 197.

الواقع الرقمي الفلسطيني، (2022)، الإصدار السابع. https://shorturl.at/evHMT .

التقرير السنوي، (2022)، هيئة التقاعد الفلسطينية.

الكشوان، مصطفي محمد حسن (2021). أثر الثقافة التأمينية في حركة التجارة في العراق: بحث تطبيقي في محافظة كربلاء المقدسة. السبط، مج 7, ع 3، 299 – 327.

جداه، عبد الكريم، ولزول، محمد (2021). أثر تطوير منتجات التأمين التكافلي على الثقافة التأمينية في الجزائر. مجلة جديد الاقتصاد، مج 16 , ع 1، 395 –426.

البوصافي، ماجد بن سعيد بن محمد، كرادشة، منير عبد الله سلمان، اليعقوب، تمارا عادل، رجب، أحمد فاروق عبد القادر، واليعقوبي، أحمد بن عوض (2021). أدوار وتأثير الشبكات الإجتماعية في نشر ثقافة التأمين الإجتماعي في سلطنة عمان. العلوم التربوية، مج 29 , ع 3، 161 – 218.

نحو الحماية الإجتماعية الشاملة: تقييم لأرضية الحماية الإجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، منظمة العمل الدولية، 2021.

الخطة الوطنية للتنمية 2021 –2023، دولة فلسطين، مكتب رئيس الوزراء/ الخطة الوطنية للتنمية 2021 – 2023، السياسات العامة 2021 – 2023.

آدم، عبد العزيز محمد علي (2020). التأمين الاجتماعي وموقف الإسلام منه: الحلقة " 1". مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، ع 92، 32 – 45.

البراشدية، حفيظة سليمان، الفرعي، فيصل حمود، العلوية، وضحة بنت سالم بن خلفان، والصبحي، نورة حمد سليمان. (2019) تعزيز ثقافة التأمينات الاجتماعية في المجتمع العماني في ضوء الاستراتيجية الوطنية للابتكار. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، مج 19 , ع 3، 340 – 354.

البلداوي، علاء عبد الكريم هادي، والساعدي، خالد خنجر منصور (2018). العوامل المؤثرة في انخفاض الطلب على الخدمة التأمينية: بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية 2006 – 2015. مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية والقانونية، مج 2, ع 2، 21 – 44.

خطة التنمية المستدامة 2030، (2018)، الأمم المتحدة. https://2u.pw/KNhWOh .

براهمي، خالد (2015) واقع الثقافة التأمينية في الجزائر وسبل دعمها. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، ع 11، 115 – 127.

قانون التقاعد العام لسنة 2005. https://2u.pw/yHBQTC .

القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003. https://2u.pw/Mv5cg6 .

اتفاقية باريس الإقتصادية 1994/04/29، (1994). https://shorturl.at/cfhox.

اتفاقيات وتوصيات العمل العربية، (1971)، منظمة العمل العربية. https://2u.pw/pLWUiL .

اتفاقية المعايير الدنيا للضمان الإجتماعي، (1952)، منظمة العمل الدولية. **https://2u.pw/BBNRWQ** .

الموقع الرسمي لهيئة التقاعد الفلسطينية. https://www.ppag.ps/ .

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

Priorities for Social Security: trends, challenges, and solutions. (2022). International Social Security Association.

Towards Universal Social Protection and achieving SDG 1.3. (2019). International Labor Organization. https://shorturl.at/HMSX1 .

Greenwald, M., Kapteyn, A., Mitchell, O. S., & Schneider, L. (2010). What do people know about Social Security? Financial Literacy Consortium Report to the SSA, September.

d'Ercole, M. M., & Salvini, A. (2003). Towards sustainable development: the role of social protection.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
الإصدار السادس – العدد ستة وخمسون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"Enhancing Social Insurance Culture in the Palestinian Society in Light of achieving sustainable development plan 2030."

Researcher:

Sanaa Taysir Khaled Al Sharafi

Administrative and Financial Studies-Faculty of Islamic Studies- University of Tripoli

Abstract:

The aim of the research is to identify the level of social insurance awareness among the Palestinian employees working in the government sector or private companies and those who participate in the public retirement Law No.(7) of 2005, and the smart ways that contribute to spreading the concepts and culture of social insurance considering the pursuit of achieving the goals of sustainable development plan 2030, The study adopted a multiple research approaches that combines the quantitative and qualitative methods in collecting the required data, and conducting a general field survey on a random sample of the population, as the number of questionnaires distributed reached 160 questionnaires, 158 questionnaires were retrieved, including 98 males, 60 females, using the questionnaire "Awareness of Concepts and Culture of Social insurance in light of achieving the goals of sustainable development 2030". The results showed that the level of knowledge of social insurance concepts among workers was 69.59%, and that the relative weight of the social insurance contribution to achieving sustainable development was 69.44%. Also, the sample community believes that social insurance increases the chances of achieving the goals of sustainable development 2030.

Keywords: Culture of social insurance, Pension Fund, Sustainable Development.